مشاكل إدارة الحكم المحلى

فى التخطيط والتنمية الإقليمية

دكتور

إبراهيم بسيونى

مدرس إدارة الأعمال

كلية التجارة ـ جامعة طنطا

مقدمة :

إذا كنا نتفق على أن التخطيط هو المحاولة الواعية لحل المشاكل والتحكم فى مجرى أحداث المستقبل بالتنبؤ والتفكير المنظم والتمحيص وممارسة أفضليات القيمة عند الاختيار بين بدائل الاختطاط للأفعال(١) حتى يمكن تحقيق التنمية من خلال عمليات التغير الاجتماعى المخطط فإنه طبقا لهذا المعنى يرتبط المجتمع وكل شخص فيـــه بشكل من أشكال التخطيط لتحقيق العديد من الغايات المحددة التى لو حدث تكامل بينها فيما يمكن أن نطلق عليه التخطيط الاجتماعى لتم التوصل إلى تحقيق التوازن بين حجم ونوعية الموارد المادية والطاقات والقوى البشرية وبين حجم ونوعية الأهداف التنموية فى ضوء المرغوب فيه بصفة عامة .

وهناك مدى واسع من الآراء حول ما الذى يحدد المرغوب فيه بصفة عامة ففى المدى المتطرف يقال أن ماهو جيد لأى شركة فى المجتمع الرأسمالى جيد للمجتمع، أما فى المجتمع الاشتراكى فهناك اعتقاد بأن الصالح العام يلائم التخطيط الملموس ككل . . وهذا يعنى أن المجتمع لابد وأن يعزف نغمة يسير عليها كل المجتمع أى يسير فى ظلها المجتمع .

والملاحظ أن التخطيط الاجتماعى يرتكز على مفهوم الصالح العام الذى يسمح بتعقيد أكبر فى العلاقات والتناقضات فى القيم الاجتماعية(٢) .

---

(1) Gilbert, N. and Spect, H. : Planning for social welfare, Issues models and Tasks, Prentice Hall, INC. Englewood Cliffs N. J., 1977.

(2) Myrdal, G. : Value in Social Theory, ed., Paul Streeten, Rautledge & Kegan Paul, London 1958, P. 137.

فالمجتمع الريفى يتكون من الجنس — الدين — الأخلاق — التعليم — المهن العمال — الطبقة — الفئات العمرية — وتصنيفات أخرى عديدة تشكل الأساس لاهتمامات الجماعة وقيمهم .

ولو أن المجلس المحلى استطاع أن يتخذ القرارات التخطيطية وينفذها طبقا لهذه العلاقات والقيم بما يضمن تكامل الوحدة المحلية مع المجتمع لحدث التغيير المخطط باستخدام عمليات التحديث لتحقيق التنمية . . وسليلة إلى ذلك تغيير اهتمامات ومشاعر الأفراد لتقدير أفضليات القيم لتحقيق المرغوب فيه للمجتمع ولكل أفراده وأعضائه فى ذات الوقت كما يقرر ميردال(١) .

وفى ظل هذه الظروف هناك حاجة ملحة للتدخل الاجتماعى اتبتى وتعديل وتوجيه عملية صنع واتخاذ القرار . . والمشاركة فى تنفيذه لتحقيق التغيير فى ضوء القيم (المشاركة — الادخار — التعليم) خاصة والقيم عامة .

ويعاون المخطط الاقتصادى المخطط الاجتماعى فى تحديد طبيعة المشكلة ومسح المصادر والموارد المطلوبة للحلول البديلة للنظر فى أفضليات القيمة المرتبطة بهذه البدائل ، ويطور البرامج ؛ ويقدر المدى الذى تتمشى فيا البرامج مع التوقعات القيمية للخطة .

---

(1) Ibed., P. 137

التخطيط للتنمية المحلية :

من أهم ما يميز العالم المعاصر اليوم ذلك التفاوت الواضح فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتنظيمية والإدارية العميقة بين مجموعة دول حققت تقدما اقتصاديا ملحوظا . . ومجموعة من الدول تحاول أن تؤكد ذاتها وتلحق بركب هذه الدول ، ومن ثم تتضح الهوه العميقة التى تفصل بينها .

وهذه الدول التى تحاول أن تؤكد ذاتها وتحاول اللحاق بركب التقدم اصطلح على تسميتها بالعالم النامى . فهى تتطلع إلى عالم أفضل وتحاول أن تقلل الفجوة الحضارية بينها وبين تلك الدول التى تقدمت ومن ثم يتبنى العالم النامى برامج ومشروعات تنموية لأحداث التوازن بين حجم ونوعية الموارد المتاحة والموارد الميسرة وبين حجم ونوعية الأهداف التنموية التى يتطلع إلى تحقيقها أفراد المجتمع .

ومن ثم تستخدم هذه الدول أسلوب التخطيط العلمى الشامل والمتكامل من أجل إعادة البناء الاقتصادى والاجتماعى بشكل يستوعب محتوى هذه البرامج والمشروعات (أى الخطط) . بالاعتماد على الجهود الحكومية المكثفة والمشاركة الشعبية فى رسم هذه الخطط وتنفيذها بما يحقق تضافر الجهود الحكومية والشعبية لتنمية المجتمع وتقدمه فى ضوء سياسة محددة واضحة تتبناها هذه الدول .

وإذا كان التخطيط أسلوبا علميا حتميا فهو الأسلوب الوحيد الذى يضمن تخليص البلاد النامية من مشكلات ترسبت وتراكمت عبر السنين وأصبحت تتمثل فى خصائص واضحة مثل التفاوت الكبير فى توزيع الثورة وانخفاض مستوى

المعيشة والمستوى التعليمى وانتشار الأمية وانخفاض المستوى الصحى ، وانتشار القيم التى تدعو إلى السلبية والتواكل والإهمال واللامبالاه والجمود ، الأمر الذى يتطلب الأخذ بأسلوب التخطيط الشامل(١) .

ولأنه من الواضح فى تلك الدول ضآلة أو عدم توفير الموارد والامكانيات المتاحة وكذا ضآلة توفر التكنولوجيا الملائمة بالقياس إلى ضخامة الأهداف المنشودة نرى أن التخطيط الشامل أسلوب علمى حتمى وضرورى لتعبئة وتنسيق وتوجيه الموارد والطاقات والقوى البشرية وغير البشريه بما يضمن الاستخدام الأمثل لهذه الموارد . لتحقيق الأهداف التكتيكية والاستراتيجية المبتغاه ومواجهة المشكلات التى تتمثل فى :

(ا) حل المشاكل القائمة .

(ب) تلافى المتاعب المتوقعة .

(جـ) تحديد شكل المستقبل المرغوب فيه .

وارتباط ذلك ببيئه المجتمع وقيمة وايديولوجيته وأفكاره ومتطلباته .

« وفى ضوء التطبيق العملى لأحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٧٥ برزت الحاجة إلى ضرورة تدعيم وتطوير نظام الحكم المحلى بحيث تنتقل الصلاحيات المركزية إلى المحليات فضلا عن تزويد المحافظين بالصلاحيات التى تمكنهم من ممارسه مهامهم ومن حل جميع المشاكل محليا (بوصفهم ممثلين لرئيس الجمهورية) دون حاجة للرجوع إلى العاصمه فى معظم الأمور»(٢) .

---

(١) د . مختار حمزة وآخرين : دراسات فى التنميه الريفية المتكاملة ، مطبعة دار التأليف بالقاهرة، ١٩٧٧ ص ٤

(٢) المذكرة الإيضاحيه لقانون نظام الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنه ١٩٧٩ الهيئه العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة . ص ٣

« وفى إطار هذه المبادىء صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩٦ لسنه ١٩٧٨ بتفويض المحافظين فى بعض سلطات رئيس الجمهورية . ثم صدر قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٥ لسنه ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام اللائحه التنفيذيه لقانون الحكم المحلى متضمنا تخويل وحدات الحكم المحلى إنشاء وإدارة جميع المرافق الداخلة فى نطاقها — وتولى المحافظين — وكل فى نطاق إختصاصه وفى حدود السياسة العامة والخطة العامة للدولة — جميع السلطات التنفيذية المقررة للوزراء فى القوانين واللوائح بوصفها سلطات أصيلة للسادة المحافظين . وليس على سبيل التفويض » (١)

كذلك صدر قرار وزير الدولة للحكم المحلى بتفويض سلطاته إلى السادة المحافظين كما طلب إليهم النزول بالتفويضات من المحافظات إلى المراكز والقرى لحل مشاكل المواطنين فى مواقعها على المستوى المحلى (٢) .

« كما حرص المشروع على منح المجالس الشعبية المحلية للقرى إختصاصات جديدة تمكنها من القيام بدور فعال فى تنمية القرى إقتصادياً وإجتماعياً وعمرانياً وفى مجالات محو الأمية وتنظيم الأسرة ورعاية الشباب وتعميق القيم الدينية والخلقية (٣)

كما حرص المشروع على النص على تشكيل لجنة للقيم بالمجالس الشعبية المحلية بالمحافظات لضمان التزام الأعضاء بمقتضيات السلوك الواجبة .

كذلك تم تقسيم الجمهورية إلى ٨ أقاليم إقتصادية يضم كل منها مجموعة من المحافظات روعى فيها التجاور المكانى والتكامل الاقتصادى لتقوم بالتخطيط للتنمية

---

(١) المرجع السابق .
(٢) المرجع السابق .
(٣) المرجع السابق .

كوعاء تنسيقى وتنظيمى يضمن تحقيق أعلى معدل تنموى لكل أقليم . وحينما يقوم المستوى القومى بإحداث الترابط الراسى والتنسيق الأفقى بين هذه الأقاليم يمكن تحقيق أعلى معدل تنموى شامل يضمن تنمية وتقدم الجمهورية .

وفى هذا الضوء أعلن وزير الدولة للحكم المحلى : فى ١٩٧٩/١٢/١٩ أنه قد تم لأول مرة وضع خطط إقليمية مزودة ببيانات عن الإقليم وخططه وإمكانياته ومشروعاته ومشاكله معبرة عن الاحتياجات الحقيقية حيث ترك للمحافظات إعداد مشروعات الخطة وحرية إختيار وتحديد متطلباتها إستناداً إلى ظروفها ومواردها الطبيعية وإمكانياتها كما أدرجت المشروعات المركزيه المقررة فى موازنات المحافظات المعنية لتتمكن من التعرف على مشروعات الإقليم ومتابعتها وتذليل الصعوبات التى تواجهها (١) .

ومن ثم نستطيع أن نتصور القرية والمدينة فى سياق مجتمعى شامل يمكننا من تحديد نوعية وأبعاد وسمات البناء الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والثقافى المميز لكل منهما توطئة لتشخيص وعلاج المشكلات التى تواجه المجتمع مع تركيز على المجتمع الريفى الذى يحتاج أكثر إلى التخطيط للتنمية من المجتمع الحضرى حتى يمكن الوصول بمستوى القرية إلى وضع أفضل .

وتعد دراسة المجتمعات الريفية من المتطلبات الضرورية والأساسية فى الوقت الراهن تحقيقا لإيجاد التصور الملائم لأسلوب تنميتها بعد أن طال تخلفها .

---

(١) المرجع السابق .

المجتمع المحلى :

هو جماعة من الناس يعيشون فى منطقة محددة جغرافيا ويعملون سويا لتحقيق رغبات وأهداف عامة مشتركة عن طريق تفاعلهم الاجتماعى المستمر فى إطار أنظمة أساسية كالنظام العائلى والتعليمى والدينى والصحى والاقتصادى والسياسى والاجتماعى (١)

أو هو عبارة عن « مجموعة من الناس يعيشون فى بقعة واحدة وتربطهم علاقات إجتماعية ولهم آمال ورغبات وآلام وصعوبات مشتركة ويعملون نحو أهداف محددة (٢) . . ويتميز المجتمع الريفى فى مصر بأنه مجتمع بسيط صغير منعزل ، أمى متجانس يتميز باحساس قوى بالتضامن الاجتماعى بالاضافة الى بساطة المستوى التكنولوجى والنشاط ألانتاجى المشترك والاستغلال الاقتصادى وعدم التخصص أو تقسيم العمل نتيجه لتخلف تكنولوجى ، وخصائص السلوك الاجتماعى نمطية تقليدية وتلقائية ، وشخص لايحتمل النقد ، بالاضافة الى أنه مجتمع عائلى يحدد النسق القرابى معظم أنماط ومظاهر السلوك الاجتماعى للفرد والجماعة على السواء . كما تتميز أحكامه بأنها شخصية ذاتية وعاطفية ولا منطقية .

ويقول دوركايم بأن « المجتمع ذو الطابع العائلى الريفى هو المجتمع أو الجماعة المتشابهة المتسم بعلاقة تماسك ميكانيكية حيث يتعامل المجتمع تلقائيا ويستجيبون

---

(١) د) صلاح العبد : الاتجاه التكاملى فى التخطيط للتنمية الريفية ، دار التعاون ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٨٠ .

(٢) روبرت ردفيلد : المجتمع القروى وثقافته ، ترجمة د . فاروق العدل ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥ . ص ١٢ — ١٣

لبعضهم ميكانيكيا ، كما أن هناك على الطرف الآخر علاقة ذات طابع عضوى تعتمد على تبادل المنفعة فى استجابتها وتماسكها . (١)

ويرى بعض الكتاب أن « أساس المجتمع هو الناس فيعرفون المجتمع بأنه جماعة متفاعلة من الناس قد تكون كبيرة أو قد تكون صغيرة تعيش فى بقعة جغرافية من الأرض . ولهم ثقافة واحدة ومصالح متشابكة وأهداف مشتركة مما يجعلهم يشعرون بأنهم جزء من بعضهم البعض » . (٢)

خصائص المجتمع الريفى :

١ — « يختلف المجتمع الريفى عن المجتمع الحضرى من حيث عـــدد السكان والكثافة والتجانس » فتعداد القرية قليل بالنسبة لسكان المدينة (٣) على الرغم من أن بيانات تعـــداد ١٩٧٦ تشير الى أن ٥٦ر١ ٪ من سكان جمهورية مصر العربية يعيشون فى مناطق ريفية تشتمل على ٤٠٤٠ قرية و ٢٨٢٣٨١٠ عزبة . وتسود بين هؤلاء الريفيين علاقات شخصية أولية مباشرة .

٢ — « المهنة السائدة فى الريف هى الزراعة واشتغال قليل من الريفيين بمهنة أخرى غير الزراعة » (٤) وعلى الرغم من كل المحاولات التى تبذل من أجل التصنيع

---

(1) Dorkheim, E. : The Division of Labour in Society Trans. by Glenco, G. S., The Free Press, 1947.

(٢) د . عبد المنعم شوقى : مشكلة الاصلاح فى المجتمعات الريفية الحديثة فى مختار حمزه وآخرين ، المرجع السابق .

(٣) د . عبد المنعم شوقى : مجتمع المدينة ، الاجتماع الحضرى ، مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٦٦ ، ص ٦٥ — ٤٢

(٤) د. على فؤاد أحمد: الاجتماع الريفى ، دار الثقافة للعلوم والطباعة والنشر القاهرة ، ١٩٦٠ ، ص ٤٢

فى المجتمع الريفى المصرى فأن الزراعة تمثل جانبا رئيسياً من مصادر الدخل القومى .

٣ — هناك هوة كبيرة تفصل بين المناطق الريفية والحضرية ترتب عليها آثار سيئة حيث تحظى المناطق الحضرية بارتفاع نسبى فى مستويات المعيشة بينما المناطق الريفية ينخفض فيها الدخل وتشيع فيها ظاهرة الفقر والجهل .

ولهذا يعبر Wolf « أن المجتمعات الريفية التى نصفها بالتقليدية هى من نتاج النظام التجارى الاستعمارى » كما يفسر جونار ميردال التخلف فى المناطق الريفية وفقا لقانون العلية الدائرية التراكمية وانها أخذت فى التدهور نتيجة تبعيتها المتزايدة للقوى الاستعمارية من ناحية ، وللمناطق الحضرية الوطنية من ناحية أخرى (١) .

٤ — تعانى المناطق الريفية من نقص كبير فى الخدمات الأساسية وخاصة الخدمات الوقائية مثل مياه الشرب النقية ، والمرافق الصحية ، وعلاج الأمراض المتوطنة والتعليم المتخصص والمواصلات والطرق الجيدة التى تربطها بالأسواق قياسا بالمناطق الحضرية . وهذا يتطلب دفعة قوية للمناطق الريفية لعلاج هذه الثنائية الاقليمية وتحقيق التكامل الاقليمى .

٥ — تتمسك المناطق الريفية بالقيم والعادات والتقاليد والاعراف الى الحد الذى يجعلها جامدة . . . ومن ثم يصبح التغير فيها محـــدودا . على عكس المناطق الحضرية التى تخضع لتغيرات كمية وكيفية . وهذا يتطلب بذل جهود تخطيطية تنموية حتى يتسنى التغلب على عوامل المقاومة التى يرزح تحتها المجتمع الريفى والانطلاق به فى معارج النمو الذاتى .

---

(1) Myrdal, G. : Economic Theory and Underdeveloped Regions, Duck Worth, London, 1955, P. 34.

خصائص التخلف فى المجتمعات الريفية(١) :

١ — سوء الوضع الاقتصادى وسيادة العلاقات الاقطاعية . على الرغم من تطبيق قوانين الاصلاح الزراعى .

٢ — الاعتماد على أساليب بدائية فى الإنتاج .

٣ — فساد الحكم الإدارى نظراً لتحكم صغار الموظفين فى أداء الخدمات المختلفة بالقرية . باعتبارهم حراسا على أدائها .

٤ — ضيق العلاقات الاجتماعية واتسامها بالعائلية والمحلية والالتفاف حول الذات .

٥ — التسلطية فى التنشئة الاجتماعية وتحكم رب الأسرة فى العائلة الفردية .

٦ — انتشار الأمية وانخفاض مستوى التعليم .

٧ — إنخفاض المستوى الصحى نتيجة إنتشار الأمراض المتوطنة كالبلهارسيا والملاريا والانكلستوما .

٨ — الركون إلى الغيبيات والخرافات .

٩ — عدم توفر المسكن الملائم صحيا .

١٠ — تسود المجتمع الريفى مجموعة من القيم السلبية مثل الصبر السلبى ، مع أن الصبر فيه إيجابية تعنى حبس النفس عن الجزع إلا أنه قد يعبر عن الاستسلام والاستكانة والعجز عن تغيير الواقع . وكذلك التواكل أو الارتباط الشديد بالأرض والقدرية ، وعدم الاهتمام بعنصر الزمن والسلبية تجاه التقدم المادى

---

(١) د . مختار حمزه وآخرين . المرجع السابق ، ص ٣٦ ، ٦٠ .

والادخار بعيدا عن أوعية الادخار العامة ، ووضع المـــرأة فى مكانة أقل من الرجل ، والميل إلى التقليد والمحاكاه ، إلى غير ذلك من قيم تعوق عملية التنمية ، وتقف فى سبيل التغيير .

ولهذا كان ولابد من التخطيط للتنمية الريفية باعتبار أن الريفيين يمثلون ٥٦ر١ ٪ من سكان الجمهورية ومن ناحية أخرى فان الزراعة تقوم بدور كبير فى التنمية الصناعية حيث تقدم جزء كبيرا من رأس المال اللازم للصناعة كما تزود المصانع بالمواد الخام والمواد الغذائية للعاملين فى الصناعة ، وتمد المصانع باعداد كبيرة من العاملين فضلا عن إستهلاك الفلاحين لمنتجات المصانع . كما أن تحقيق العدالة بين المواطنين داخل المجتمع الواحد يقتضى الاهتمام بالمناطق الريفية .

تنمية المجتمع المحلى :

طبقا لتعريف الأمم المتحدة يمكن «تعريف تنمية المجتمع» : كعملية تستهدف توحيد الجهود الأهلية مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتكاملها فى حياة الأمـــة وتمكينها من الإسهام الفعال فى التقدم القومى(١) .

ويبدو تعريف الأمم المتحدة عمليا أكثر فى التطبيق فى الدول النامية حيث يركز على خلق ظروف اجتماعية إقتصادية وثقافية ملائمة مثلها مثل خلق مواطن مشارك نشط فعال(٢) .

---

(1) U. N. : Department of Economic and Social Affairs, community Development and National Development, N. Y., 1963, P. 4.

(2) Cox, F.; Erlish J. and Rothmon, J. : Strateges of community Organization, Peacock Publishers, Inc. N.Y., 1978. P. 21

ومعنى هذا أنها عمليات يمكن بها توحيد جهود المواطنين والسلطات الحكومية لإحداث تغـــير اجتماعى مرغوب نتيجة لتطوير وتنظيم بيئة المجتمع وموارده وتنميتها إلى أقصى حد ممكن عن طريق الجهود المشتركة والمتسقة بين الحكومة والأهالى .

بينما تراها جامعة الدول العربية « عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع المحلى وجماعاته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى أبنائه إجتماعياً وإقتصادياً وثقافياً ومقابلة احتياجاتهم بالا تفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة(١) .

ويعرفها البعض بأنها « العمليات التى يجرى التخطيط لها وتنفيذها على أساس تعاون الجهود الأهلية والحكومية لتحسين الأحـــوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وربط هذه العمليات بالاصلاحات الكبرى التى تخطط وتعد على مستوى الدولة(٢) .

ويعرفها آخر بأنها « عملية يتم عن طريقها أحداث تغيير كامل ومقصود فى المجتمعات الريفية . أساسها فى حدود الإطار العام لخطة الدولة(٣) .

---

(١) جامعة الدول العربية : مصطلحات التنمية الاجتماعية والشئون الاجتماعية والثقافية ، الإدارة الاجتماعية ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ١٥ .

(٢) د . صلاح العبد : علم الاجتماع التطبيقى وتنمية المجتمع العربى ، دار التعاون ، القاهرة ١٩٧٢ ، ص ٢٩٥ .

(٣) د . عبد المنعم شوقى : العمل مع المجتمعات المستحدثة ، أمانة الحكم المحلى ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٥٥ .

التخطيط الاجتماعى :

هو عملية تغيير إجتماعى تتضمن الإستخدام الأمثـــل للطاقات والقوى والإمكانيات البشرية وغير البشرية ، لأحداث التغيير ، عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التى يشترك فى صنعها واتخاذها الخبراء وأفراد الشعب وقادتهم والسياسيون لنقل المجتمع على كافة مستوياته من وضع إجتماعى إلى وضع يفضله فى أقل فترة زمنية فى ضوء السياسة والحقائق العلمية والقيم التى يمكن إستخدامها وتوظيفها فى إحداث التغيير المرغوب .

ويوضح التعريف أن : —

١ ـــ التخطيط الاجتماعى عمليات تغيير مقصودة ومقيدة :

* الأسلوب العلمى والنماذج العلمية ، القيم ، التقييم ، مواقف المجتمع ومشكلاته والأهداف المرغوب تحقيقها .

* البحوث والدراسات العلمية ، والإدارة التى تؤدى للاستخدام الأمثل للموارد والطاقات بقرارات رشيدة .

٢ ـــ يتم أحداث التغيير عن طريق مجموعة من القرارات التى يجب أن يشترك فى صنعها الخبراء والمخططون الفنيون ، وأفراد الشعب والقيادات السياسية والشعبية .

٣ ـــ توظيف نظام التخطيط لتعظيم المخرجات حتى يتم نقل المجتمع إلى الوضع المرغوب فيه .

٤ ـــ الاهتمام بالجوانب التحليلية والتفاعلية والتخليقية لعمليات التخطيط .

٥ — الأخذ بمنهج العملية ، ومنهج حل المشكلة فيما يتصل بالجانبين التحليلى والتفاعلى .

٦ — الاعتماد على دور المواطنين والقادة ومشاركتهم بما يحقق التلاحم والتكامل بينهما .

وبهذا يشير التخطيط الاجتماعى إلى طرق مختلفة للتدخل لأحداث تغيير يساعد المجتمع كنظام يتضمن الأفراد والجماعات ، والمنظمات للمشاركة فى العمل الاجتماعى المخطط لكى يتعامل مع المشكلات الاجتماعية مع مراعاة قيم الديموقراطية(١) والاشتراكية ومن ثم يتصف التخطيط بالشمول .

والتخطيط وقد أصبح أسلوبا علميا ومنهاجا ، وفنا ، فإنه يتضمن فى حقيقته عمليات تهدف إلى أحداث تغييرات إجتماعية وإقتصادية مقصودة عن طريق تعبئة الموارد لمقابلة الاحتياجات المختلفة (٢) .

وللتغيير الاجتماعى فى ارتباطه بالتخطيط مجموعة مراحل متداخلة ومترابطة هى :(٣)

---

(1) Perlman, R. and Gurin, A. : Community Organization and Social Planning, The council for S. W Education, N. Y., 1972. P. 35.

(٢) د. أحمد كمال أحمد : التخطيط الاجتماعى ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهر ، ١٩٧٤ ، ص ١٨٠ - ١٨١ .

(٣) د . وفيق أشرف حسونة : دور الإدارة فى التنمية الاجتماعية ، المركز التجريبى لتقويم المشروعات الاجتماعية ، مذكرة رقم ٣٥ ، ١٩٧٦ ، ص ٥ .

١ — الرغبه فى التغيير : وتنشأ من إحساس الفرد أو المجتمع بعدم ملائمة الوضع الحالى لمتطلباته المادية والإجتماعية والعاطفية ، ولذلك فهو يتطلع إلى التغيير وينشده .

٢ — الرغبة فى وضع سياسة للتغيير الإجتماعى حيث يعكس المجتمع عزمه على التغيير فى سياسة إجتماعية تستمد استراتيجيتها وأهدافها من واقع المجتمع على إحداث هذا التغيير .

٣ — التخطيط واختيار أساليب التغيير الإجتماعى . وهى مرحلة مهمة لأن أختيار أسلوب التغيير يقتضى التعرف على التغييرات :

* طبيعة مايراد التغيير فيه ومحددات سلوكه .

* طبيعة وحجم العوامل المتعددة والناهضة لاحداث التغيير ومحددات سلوكها .

* طبيعة وحجم التغيير المراد إحداثه .

* الزمن المراد إحداث التغيير فيه .

* التكنولوجيا اللازمة لاحداث الغيير .

* تكلفة الموارد لاستخدام التكنولوجيا المتاحة للتغير لتحقيق درجة التغيير المطلوب فى الزمن المحدد لذلك .

٤ — تنفيذ التغيير عن طريق إستخدام أدوات ووسائل إحداثه المتمثلة فى مجموعة الطاقات البشرية والموارد المادية التى تستخدم فى إطار تنظيمى يحدد علاقاتها بحيث تؤدى إلى تنفيذ الأعمال والأنشطة بأعلى كفاية وفعالية .

٥ — تقويم نتائج التغيير لتحديد درجة تحقيق الأهداف من خلال مقارنة النانج الفعلى للتغيير بما استهدف منه . واستقراء مدلول الفرق والإستفادة من اتخاذ القرارات الخاصة بإعادة النظر فى التخطيط والتنفيذ أو كلاهما .

خطوات عمليات التخطيط الإجتماعى :

١ — تحديد القيم والأهداف والمستويات المطلوب تحقيقها .

٢ — تجميع البيانات والمعلومات المتصلة بالجوانب والمظاهر الثقافية والإجتماعية للمشكلة أو الموقف ومدى الامكانيات والموارد المتاحة فى المجتمع ونوعياتها وذلك عن طريق المسح الاجتماعى .

٣ — تحليل حصيلة هذه المعلومات والبيانات واقتراح الحلول على أساس مايكشف عنه التحليل .

٤ — وضع قواعـــد ومعايير للمفاضلة . أو تحديد الأولويات حتى يمكن الاختيار من بين الاقتراحات والبدائل المختلفة المعروضة للعمل ، مع احتمال عدم الاخذ بأى منها .

٥ — وضع ورسم الخطة المفضلة لتنفيذ الاقتراح (الحل) المختار مع ملاحظة المرونة فى التفاصيل والتى تتفق مع طبيعة المجتمع .

٦ — تحديد فترة . . أو سلسلة فترات زمنية ملائمة تتفق ومعدل التنمية المرجو تحقيقه .

٧ — إقامة منظمة أو جهاز لتنفيذ الخطة مع منح الجهاز التنفيذى بعض الحرية والصلاحيات فى تعديل التنفيذ طبقاً لما تسفر عنه نتائج التنفيذ فى الواقع .

٨ — متابعة التنفيذ خطوة بخطوة فى كل مرحلة .

٩ — تقويم النتائج تقويما جزئيا ونهائياً .

ولكى يتوفر نجاح هذه العمليات لابد وأن تتوفر الامكانيات الآتية(١) :

١ — جهاز مركزى قوى وقادر على خدمة التحليل التخطيطى اللازم لكل عمليات التخطيط بحانت الاجهزة التنفيذية الفرعية المحلية والقومية .

٢ — وجود موارد مالية مستقرة ، ومستمرة تكفى لوضع خطة تفصيلية . تعمل على تحقيق الاهداف المحددة فى فترة الخطة حتى لاتضطر السلطات المختصة بتقرير الخطة إلى ارجاء بعض البرامج والمشروعات الهامة .

٣ — مرعاة العدالة فى التوزيع بين القطاعات والمستويات الجغرافية وبين الفئات الشعبية . بوضع قواعد ومعايير مقبولة لتحديد الأولويات .

٤ — نشر الوعى التخطيطى وهذا يحتاج إلى استخدام مستمر وتكامل لجميع وسائل الاعلام والاتصال المباشر .

٥ — مشاركة جميع الأجهزة الشعبية والحكومية فى جميع القطاعات سواء التخطيطية و/ أو التنفيذية فى اقتراح ووضع الخطط لتكون صالحة للتنفيذ .

مقومات نجاح العمليات التخطيطيـــة :

١ — الدقة المتناهية فى تحديد وتعيين الموارد والامكانيات والتعرف على الاحتياجات والمشكلات بأبعادها المختلفة والتفضيلات المجتمعية ، والقوى العاملة الحقيقية والرؤيا التفضيلية الحقيقية ، وكذا التعرف على الجماعات المهتمة .

---

(١) د . أحمد كمال أحمد : المرجع السابق ، ص ١٠١

٢ — تحديد مؤشرات البرمجة .

٣ — اختيار أنواع ومستويات التدخل وتحديد النسق ووظائفه .

٤ — تحديد البدائل وتوضيح المدخلات والمخرجات عن طريق تحليل التكلفة والعائد لكل .

٥ — المتابعة والتقويم والتغذية العكسية .

٦ — الولاء من جانب العاملين على اختلاف مراتبهم مسترشدين بضرورة تحقيق الكفاية .

٧ — مراعاة اعتبارات تحقيق الربح بالمعنى الاشتراكى .

٨ — مراعاة تبسيط الاجراءات حتى لاتنشأ التعقيدات المعوقة .

مشاكل التخطيط التنموى فى المحليات :

(أ) مشكلة اختيار المعايير الاقتصادية :

أن المشكلة البارزة والمهيمنة فى الدول النامية وخاصة مصر هى كيفية إحداث نوع من التوازن بين شطرين متعارضين هما تحقيق معدلات كفاءة اقتصادية أفضل (التنمية الاقتصادية) ، وتحقيق أهداف العدالة الاجتماعية (التنمية الاجتماعية) وتشمل العناصر الرئيسية للمشكلة فى الواقع العملى التى يمكن استنتاجها من الطريقة التى تم بها صياغة كل من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية على النحو التالى :

١ — توفير جزء من العمالة الزراعية وهجرتها للصناعية ، وهذا يتطلب زيادة الانتاجية الزراعية عن طريق زيادة استخدام المكنة الزراعية ، ورفع مستويات تدريب للعمال الزراعيين ، وذلك لامداد المشروعات الصناعية المستحدثة فى الخطه

بالقدر اللازم من القوى العاملة ، الخامات الزراعية ، بالاضافة إلى المواد الغذائية للعاملين الجدد فى هذه المصانع الجديدة .

٢ — القدرة على التحكم والحد من الاستهلاك لتوفير فائض من الدخول كمدخرات وتوجيهها الاستثمار اللازم فى الخطه من أجل بناء صناعات متقدمه تكنولوجيا ومن ثم يجب إعادة تشكيل ورقابة الاستهلاك ، وفتح أسواق أجنبية أمام المنتجات الصناعية الجديدة ، كما يجب توزيع الاستثمارات وتنظيمها بطريقة تسمح لمختلف قطاعات النشاط ، والاقاليم والمناطق ، الحصول على رأس المال الكافى حتى يمكن أحداث التوافق بينها لتحقيق معدل التنمية المرغوب .

٣ — ضرورة استحداث نظم جديدة فى مجال التعليم والتدريب والصحة لامداد الوظائف الجديدة بمشروعات الخطه بالعمالة القادرة والواعية والمدربة . وقد يكون العلاج والتعليم المجانى والاجبارى حافزا قويا لبعض الأفراد والجماعات وخاصة القرويين — للعمل بالصناعات المستحدثة ، ولكن هذا يتوقف على حجم الاستثمارات الممكن استخدامها فى رأس المال البشرى والدرجة المرغوبة للتغير فى النظام الاجتماعى وخاصة فى بعض المناطق .

٤ — ضرورة البدء بمشروعات البنيان السفلى لتوفير شبكة من المواصلات الصالحة والانارة اللازمة ، وكلها قد تستحوذ على القدر الكبير من الاستثمارات المحدودة .

٥ — ضرورة مواجهة وشجب دائرة الحرمان أو الفقر الغالبية السكان وخاصة فى المناطق الريفية ، حتى يمكن زيادة قدرة السوق المحلى لاستيعاب المنتجات الجديدة فى الأجل الطويل .

وسوف يؤدى وجود الوظائف المستحدثة فى الصناعات الجديدة الى خلق دخول اضافية ، وبالتالى زيادة اجمالى الدخل القومى وان أى محاولة ترشيدلتوزيع هذه الدخول ورقابتها من جانب المخططين المركزين ، سوف يؤدى الى زيادة حجم الاستثمارات (مدخرات الافراد — الارباح غير الموزعة للشركات — ايرادات الدولة من المصادر المختلفه) .

أن تحقيق التوازن بين كل من هذه العوامل سوف يتأثر بالنماذج الاقتصادية التى تشكل مؤشرات للامال الاجتماعية ، وبقوة النظام واستقراره للحفاظ على الرقابة السياسية لفترة تكفى لانجاز مستويات مقبولة لاحداث معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وقد أفرزت التجربة أن الدول النامية — ومن بينها مصر — التى تؤمن بالأنظمة الديمقراطية والاشتراكية ، تميل إلى إقرار نماذج وسط بين النقيضين ، معايير العدالة والمساواة فى الدول الاشتراكية ، ومدخل الكفاءة الاقتصادية فى الدول الرأسمالية وأن هذا الوضع يثير عديدا من التساؤلات :

(ا) ما هى درجة المشاركة المجتمعة المرغوبة من جانب المواطنين فى التنمية وخاصة فى المحليات والقرى ، وبالتالى تحديد حجم وطبيعة كل من الجهود الحكومية والجهود الشعبية الذاتية :

(ب) كيفية إعادة تشكيل وفرض الرقابة على الاستهلاك ، ومدى تقبل المواطنين لدرجـــة من الحرمان ؛ لتكوين المدخرات اللازمة للاستثمار فى المشروعات التنموية .

(ج) كيفيـة توزيـع الاستثمارات بالخطـة بين المشروعات فى مختلف

القطاعات الاقتصادية والمستلزمات الأساسية للخطة لاستحداث هياكل ونظم التعليم ، لإعداد العمالة الواعية والمدربة لشغل الوظائف المستحدثة فى مشروعات الخطة .

(ب) مشكلة إقرار القيم التخطيطية :

لقد أثير كثير من الجدل فى أن النشاط البارز فى عملية التخطيط هو الاختيار . ويطلق « توماس رينر » عل الاختيار نظرية التخطيط(١) . حيث يقوم المخطط بتقصى الحقائق ، البرمجة ، أحداث المهارسه ، التقويم ، الاستفاده من الرجع (المرود) فأنه يحتاج دوما إلى الاختيار فى :

— تصنيفات الملاحظات والافتراضات للمستقبل .

— العامة الذين يضع رغباتهم نصب اهتمامه عن وعى .

— المنافذ التنظيمية للبرامج الجديدة والمقاييس التى سوف يستخدمها فى فى إنجاز وتحقيق الهدف .

— أولويات الأهداف .

— وجهات النظر المتنافسة عن الحقائق التى يتناولها .

— الآراء والمعتقدات والقيم والتفصيلات .

— البرامج والاهتمامات وكيفية وضعها موضع التنفيذ .

— الخطة البديلة .

---

(1) Kahn, A.: Theory and Practice of Social planning, Russell sage Foundation, N. Y., 1969, P. 97.

وهنا يجد المخطط نفسه منغمسا فى هذه الاختيارات : شأنه شأن المواطنين ، المستهلكين ، الإداريين ، المسئولين الرسميين ، والاختيارات الإضافية ، وفى البداية تحدد المخطط الاجتماعى المهمة التخطيطية على أنها حالة إنجاز فى ضوء حياد القيم بالإشارة إلى الموضوعات المتبادلة(١) .

«ويعى ويدرك المخططون أن اختيارات القيم تدخل فى عملهم بالرغم من أن هناك ميل إلى وضع العملية فى اصطلاحات جامدة . فهو حينما يتعامل مع الحقائق للتنبوء بالمستقبل فأنه يتقابل مع القيم عندما يسعى لتقرير أى الظروف المستقبلية التى يسعى المواطنون (المستقبلون) تشجيعها وتحقيقها . وعلى هذا فالحقائق فى حاجة إلى أن تواجه بالقيم والقيم فى حاجة إلى أن تواجه بالحقائق وتظهر هذه العملية بوضوح أكثر فى مرحلة تحديد الهدف أو الاختيار وتحديد الأفضليات حتى يمكن الوصول إلى قرارات رشيدة .

وعن طريق التمحيص المنتظم لمجموعة من الجوانب الحقائق المرتبطة ، يمكن الوصول إلى تشكيل وتعديل وتغيير وجهات النظر حول مهمة التخطيط وبالمثل يمكن عمل تعميمات عن أبعاد القيم وتفضيلات المجتمع . ولا يمكن الوصول إلى الترشيد بدون قرارات عن الاستحقاق ، ومن ثم لا يمكن أن يهرب المخطط من مسألة التفضيل القيمى والاختيار(٢) . وعليه يعتقد الباحث أنه يجب التعرف على منطقية قرارات التنمية الريفية وتفضيلات برامجها فى ضوء القيم التى يريد المخطط غرسها فى المجتمع فى مقابل القيم السائدة فى القرية المصرية . ويعتقد أيضا أن أهم القيم التى يمكن أن تؤدى إلى الوضوح فى هذا الصدد هى ما ترتبط بالمشاركة المجتمعية والتعليم . والادخار الاستثمارى للتنمية .

---

(1) Ibid., P. 99.
(2) Ibid., P. 100

وسواء كان التخطيط هيكليا أو وظيفيا أم هما معا فان الأمر يتطلب تنمية المجتمع وتحديثه عن طريق اختيار البرامج والمشروعات التى لو نفذت لحققت أعلى معدلات تنموية ، بما يضمن زيادتها على معدلات زيادة السكان حتى يتحقق فائض يسمح بتراكم رأس المال وزيادة المدخرات الأمر الذى يؤدى للاستثمار وزيادة الإنتاج وكفايته . ثم زيادة الاستهلاك وتحقيق الرفاهية المجتمعية ، ومن ثم يتحقق التكامل والتماسك الاجتماعى .

وإذا كانت عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية تكمن فى أحداث التغيير فى المجتمع من واقع غير مقنع إلى مستقبل أكثر إشراقا وإقناعا عن الواقع المعاش لأفراد المجتمع البشرى وعناصر بيئته الطبيعية والمجتمعية بالتدخل فى توجيه التفاعل بين المتغير الحيوى وعناصر بيئته بالطريقة التى تتيح للمجتمع الحصول على أفضل قيمة لمحصلة التفاعل بينها ولذلك تمثل القيم المجتمعية عنصرا بارزا فى عملية الإقناع المشار إليها بحيث تنعكس هذه القيم فى سلوك أفراد المجتمع واتجاهاتهم وتشكل معايير تفضيلهم ونظرتهم لما يجب أن تكون عليه صورة المجتمع اجتماعيا واقتصاديا وتحقق لهم أقصى اشباع لحاجاتهم المختلفة .

المقترحات والتوصيات :

« إذا كنا نتفق على أن الخطة هى « مجموعة القيم التى يعتقد المخطط أن غرسها فى المجتمع يحقق له النمو بالدرجة التى يرغب فيها »(١) فإنه لا يمكن بحال من الأحوال

---

(١) د. وفيق أشرف حسونة : التخطيط للتنمية الاجتماعية فى الوطن العربى ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة داخلية رقم ١٦٠ ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ٣٨ .

أن نفترض احتمال تطابق هذه القيم المجتمعية السائدة بحيث لا يحدث تعارض فيها وإنما يتطلب ذلك :

١ — دراسة الوضعية الاجتماعية للقيم المجتمعية السائدة أو التعرف على تأثيرها فى جهود المجتمع .

٢ — التعرف على القيم المتمشية مع القيم المستهدفة والقيم المضادة .

٣ — مقابلة القيم المجتمعية بالقيم المستهدفة فى محاولة لغرس القيم التخطيطية .

٤ — تدعيم القيم المعضدة بالأهداف التخطيطية وإحلال القيم المستهدفة محلها(١) .

وإذا كانت التنمية الاجتماعية عبارة عن عمليات تلحق بالبناء الاجتماعى ووظائفه بغرض أشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد أى أنها تشمل على عنصرين(٢) .

١ — تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التى لم تعد تساير روح العصر .

٢ — إقامة بناء إجتماعى جديد تنبثق عنه علاقات جديدة ، وقيم مستحدثة ويسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من أشباع المطالب والحاجات .

وإذا كانت التنمية الريفية : « مفهوم معنوى يعبر عن عملية ديناميكية تهدف لأحداث مجموعة من التغييرات الوظيفية والهيكلية لإعداد الطاقات البشرية الريفية

---

(١) المرجع السابق ، ٣٩

(٢) د . عبد الباسط محمد حسن : التنمية الاجتماعيه ، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٧٧ ، ص ١٠٢ — ١٠٣

بالشكل والحجم الذى يمكن المجتمع من زيادة حجم الموارد الميسرة له والاستفادة منها إلى أقصى الدرجات الممكنة عن طريق استيعاب الأساليب اللازمة لأحداث هذا التغيير واستعمال الأدوات اللازمة لتطبيق هذه الاساليب أو بعبارة أبسط زيادة قدرة أبناء الريف على الإسهام فى رفاهيتهم ورفاهية باقى أفراد المجتمع فانه يمكننا أن نتصور أن للفرد مدى من القيم يمكنه أن يؤدى فيها وظيفته بمستويات مختلفة . وأن أى إنحراف خارج هذا المدى يؤدى إلى توقفه عن أداء وظيفته مؤقتا أو نهائيا . وأن هذا المدى من القيم يقع داخل مدى القيم الممكنة للفرد . وتقع داخله القيمة المثلى للأداء وتنحصر داخله مجموعة من القيم يمكن أن يؤدى الفرد فيها وظيفته ودوره بمستوى مقبول (القيم المسموح بها) . وعليه فيعتبر أى انحراف عن هذا المدى غير مقبول ويجب التدخل لتصحيح هذا الانحراف ،(١) .

وبناء على ذلك فإن القيم المستهدفة التى يرى الباحث وجوب تضمينها فى الخطة حتى يمكن أحداث التغيير الاقتصادى والاجتماعى المطلوب ، هى قيم المشاركة والإدخار والتعليم . ويمكن صياغة المقترحات والتوصيات من خلال إبراز القيمة المثلى للأداء — التى يهدف المخططين إلى غرسها — بالنسبة لهذه القيم الثلاث كما يلى :

---

(١) د . وفيق أشرف حسونة : معوقات التنمية الريفيه فى العالم العربى ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة داخلية رقم ٩٦ ، القاهرة ، يونيو ١٩٧٠ ص ٤

أولا : المشاركة فى صنع القرارات التخطيطية :

يجب العمل على زيادة قدرة أعضاء المجالس المحلية والمواطنين بالأقاليم فى التعرف على الاحتياجات والامكانيات ، والمشاركة فى عمليات التخطيط لتحقيق أهداف التنمية . ويمكن تحقيق ذلك من خلال :

١ — تحرير المجالس المحلية من البيروقراطية الإدارية ، ومنحها الصلاحيات لتولى المهام التفاعلية أثناء القيام بعمليات التخطيط المختلفة .

٢ — أعطاء هذه المجالس المرونة الكافية اللازمة لانجاز المشروعات التنموية فى المحليات ، وحرية التصرف فى المبالغ المرصودة لهـــذه المشروعات وإدارتها كمشروعات خاصة .

٣ — ضرورة الاعتماد على المستوى الاقليمى فى عمليات التخطيط ، وذلك لملء الفجوة بين المستوى المركزى والمستوى المحلى فى هذه العمليات ، لحل مشكلة اللامركزية والديمقراطية .

٤ — عدم اشتراط أن يكون نصف أعضاء هذه المجالس من العمال والفلاحين حيث أن معظمهم لا تتوافر لديهم الكفاءة والخبرة والدراية فى مجال التخطيط ، مع العمل على تزويد المجالس المحلية بالمعارف اللازمة عن التخطيط والتنمية .

وتكوين هيئة استشارية من المواطنين ذوى الدراية والكفاية والخبرة من أبناء القرية المتعلمين .

٥ — الاستخدام الأمثل لوسائل الاتصال الجماهيرى وأجهزة الأعلام ، وعقد اللقاءات والندوات والمحاضرات مع أعضاء المجالس المحلية والمواطنين بهـــذه المناطق .

٦ — العمل على تواجد أكبر قدر ممكن من الاتفاق الجماعى بين المجالس المحلية والمواطنين حول طبيعة ونوع وحجم التغييرات المطلوبة أحداثها فى المجتمع المحلى ، والزمن الملائم لأحداث هذا التغيير .

٧ — أتاحة الفرصة لجميع الفئات صاحبة المصلحة الحقيقية ، لكى تشارك فى مسار الامور بقدر يسمح لها بالدفاع عن حقوقها ، والحـــد من نفوذ الأقلية المحظوظة على حساب الأغلبية المحرومة .

ثانيا : المساهمة فى استثمارات الخطة :

تتميز المحليات وخاصة الريف بنقص الوعى الادخارى من أجل الاستثمار كما أن السلوك السائد يتسم غالباً بالاكتناز ، وعليه يجب العمل على وسائل زيادة اعتماد استثمارات الخطة على المدخرات المحلية لعدة أسباب أهمها الحد من الاستهلاك وتقليل الاعتماد على القروض الخارجية ، وزيادة المشاركة عن طريق المجالس المحلية فى صنع القرارات التخطيطية . وأهم هذه الوسائل هى :

١ — القيام بحملات مكثفة من القادة المحليين للمواطنين لغرس الفكرة والاقتناع بالقيمة الإدخارية ، حتى يصبح السلوك الإدخارى من أجل الاستثمار سلوكا تلقائيا .

٢ — التوصل إلى قرار حاسم نحو موضوع أرتباط الفائدة المصرفية بالربا حتى يمكن تحويل المكتنزات الريفية إلى مشروعات إنتاجية محلية .

٣ — توفير الأمان والضمانات الكافية التى يمكن أن تمحو كل أثر للخوف من نفوس المواطنين على مدخراتهم ، حتى يتمكنوا من الاسهام بها فى المشروعات التنموية .

٤ — تدعيم وتزويد الأجهزة الإدخارية والمجالس المحلية بالفنيين والمستشارين القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية لبعض المشروعات الملائمة لمتطلبات وحاجات وخامات المجتمع المحلى .

ثالثا : القدرة على الانجاز وحسن الاداء :

لما كانت برامج التنمية تحتاج إلى المزيد من الجهود التعليمية والتدريبية المستمرة لتغير المستوى الحضارى والاقتصادى والاجتماعى بهذه المناطق ، فإن المتعلمين من أبناء القرويين — رغم أرتفاع مكانتهم وبغض النظر عن دخلهم فى عزلة وبعيدين عن المشاركة الفعالة فى المجالس المحلية حيث أن الغلبة لذوى النفوذ وأصحاب الملكيات الكبيرة . وحتى يمكن زيادة الوعى والإدراك التعليمى والتدريبى للمواطنين للمشاركة فى الخطط التنموية المحلية لابد من القيام بالآتى :

١ — زيادة عدد المدارس والفصول بالمحليات ، لخلق جيل متعلم قادر على المشاركة الفعالة فى تنمية هذه المناطق المختلفة .

٢ — اعطاء مزيد من الاهتمام بالتعليم الفنى الزراعى والصناعى ، مع الاهتمام بتدريبهم على كيفية استخدام الأجهزة والمعدات التكنولوجية وتقديم مساهماتهم عند الحاجة إليها محليا .

٣ — الاهتمام بتعليم الكبار وتدريبهم على استخدام الوسائل الزراعية الناجحة التى تمكنهم من زيادة إنتاجيتهم عن طريق ابتكار طرق تعلم جديدة تتصل بأهداف ومشروعات وبرامج خطة التنمية ، بحيث يمكن أن يلعبوا دورا فعالا فى تعليمهم .

٤ — إعادة النظر فى نظم التعليم والتدريب من طريقة التلقين غير المجدية الى الطرق العلمية الحديثة التى تفسح للمتعلم والمتدرب من الممارسة والتطبيق العملى وذلك

عن طريق ربط وتقوية العلاقة بين المدراس وخاصة الفنيـــة بالمشروعات والصناعات المحلية .

٥ ـــ وأخيراً من أجل ضبط إيقاع حركة المجتمع للتغير والتنمية لابد من أحداث التوازن بين هيكل التعليم وتحركات الفئات العاملة والمدربة لشغل الوظائف المستحدثة بالخطة . ويمكن التحكم فى تحركات هذه العمالة فى أسواق العمل المحلية عن طريق وضع هيكل أجور مرن ليكون حافزا قويا لتحريك الفئات المتعلمة والمدربة للعمل فى المشروعات التنموية المحلية .

المراجع والدوريات

أولا : المراجع والدوريات العربية :

١ — د . أحمد كمال أحمد : التخطيط الاجتماعى ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٤

٢ — جامعة الدول العربية : مصطلحات التنمية الاجتماعية والشئون الاجتماعية والثقافية ، الإدارة الاجتماعية ، القاهرة ، ١٩٧٨

٣ — د . صلاح العبد : الاتجاه التكاملى فى التخطيط للتنمية الريفية ، دار التعاون ، القاهرة ، ١٩٧٠

٤ — روبرت ردفيلد : المجتمع القروى وثقافته ، ترجمة د . فاروق العدل ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥

٥ — د . صلاح العبد : علم الاجتماع التطبيقى وتنمية المجتمع العربى ، دار التعاون ، القاهرة ١٩٧٢

٦ — د . عبد المنعم شوقى : مشكلة الاصلاح فى المجتمعات الريفية الحديثة ، فى مختار حمزة وآخرين (دراسات فى التنمية الريفية المتكاملة) .

٧ — د . عبد المنعم شوقى : مجتمع المدينـــة ، الاجتماع الحضرى ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٦

٨ — د . عبد المنعم شوقى : العمل مع المجتمعات المستحدثة ، أمانة الحكم المحلى ، القاهرة ، ١٩٧٥

٩ — د . عبد الباسط محمد حسن : التنمية الاجتماعية ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٧٧

١٠ — د . على فؤاد أحمد : الاجتماع الريفى ، دار الثقافة للعلوم والطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٠

١١ — د . مختار حمزة وآخرين : دراسات فى التنمية الريفية المتكاملة . مطبعة دار التأليف بالقاهرة ، ١٩٧٧

١٢ — المذكرة الإيضاحية لقانون نظام الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة .

١٣ — د . وفيق أشرف حسونة : التخطيط للتنمية الاجتماعية فى الوطن العربى ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة داخلية رقم ١٦٠ ، القاهرة ؛ ١٩٧١

١٤ — د . وفيق أشرف حسونة : دور الإدارة فى التنمية الاجتماعية ؛ المركز التجريبى لتقويم المشروعات الاجتماعية ، مذكرة رقم ٣٥ ، ١٩٧٦

١٥ — د . وفيق أشرف حسونة : معوقات التنمية الريفية فى العالم العربى ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة داخلية رقم ٩٦ ؛ القاهرة ، ١٩٧٠

ثانيا : المراجع والدوريات الأجنبية :

1 — Cox, F. ; Erlish, J. ; and Rothman, J. : Strategies of community Organization, Peacock Publishers, Inc. N.Y., 1970.

2 — Dorkheim, E. : The Division of Labour in Society, Trans. by Glenco, G. S., The Free Press. 1974.

3 — Gilbert, N. and Spéct, H. : Planning for Social Welfare, Issues [Models and tasks, Prentice Hall, Inc, Englewood Cliffs N. J., 1977.

4 — Myrdal, G.: Economic Theory and Underdeveloped Regions, Duck Worth, London, 1955.

5 — Myrdal, G. : Value in Social Theory, ed., Paul Streeten, Raulledge & Kegan Paul, London, 1958.

6 — Kahn, A. : Theory and Practice of Social Planning, Russell Sage Foundation, N. Y., 1969.

7 — Perlman, R. and Gurin, A. : Community Organization and Social Planning, The council for S. W. Education, N. Y., 1972.

8 — U. N. : Deparment of Economic and Social Affaire, Community Development and National Development, N. Y., 1963.